أثر الشمول المالي على الفقر في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (1980–2019)

The impact of financial inclusion on the poverty in Algeria An Econometric study In the période between 1980 to 2019

مختاري عبد الكريم [1]، بوريش لحسن [2]

[1] جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر، مخبر اتمام (الجزائر)، abdelkrim.mokhtari@univ-saida.dz

[2] جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر، مخبر اتمام (الجزائر)، bourichel@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2022/10/08 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والمتمثلة في اجمالي القروض والودائع المصرفية، أقساط التأمينات على الفقر في الجزائر خلال الفترة من 1980 الى 2019 وهذا بالاعتماد على منهجية Gregory Hansen للتكامل المشترك ذي العتبات، خلصت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة بمقطع هيكلي سنة 1985.

نتائج الأجل الطويل بينت وجود أثر معنوي إيجابي وسلبي للودائع المصرفية وأقساط التأمينات على الفقر تواليا أما القروض المصرفية لم يكن لها أي أثر معنوي، أما نتائج الأجل القصير فانه يوجد أثر معنوي سلبي وايجابي للقروض المصرفية وأقساط التأمينات على الفقر توالي أما الودائع المصرفية لم يكن لها أي أثر معنوي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الفقر، تكامل مشترك.

تصنيفات JEL: C32 ،I32, G29

Abstract:

This study aims to study the relationship between financial inclusion indicators represented in total loans and bank deposits, insurance premiums on poverty in Algeria in the period from 1980 to 2019, This is based on Gregory Hansen's methodology for joint integration with thresholds, the study concluded that there is a long-term relationship between variables of the study with a structural section in 1985. the long-term results showed a positive and negative significant effect of bank deposits and insurance premiums on poverty. As for bank loans, they did not have any significant effect. Concerning the short-term results, there is a significant negative and positive impact of bank loans and insurance premiums on poverty, respectively. Bank deposits had no significant effect.

Keywords: Financial inclusion, Poverty, Co-Integration

JEL Classification Codes : G29, I32, C32

المؤلف المراسل: مختاري عبد الكريم: abdelkrim.mokhtari@univ-saida.dz

1. مقدمة :

ان ظاهرة الفقر تعد من بين الأولويات التي تريد الدول النامية الحد منها وخاصة الجزائر فمن الرغم من مجهودات الدولة وتطبيق مختلف الاستراتيجيات التي يتبناها البنك الدولي لتحقيق الرخاء والقضاء على الفقر الا أن معدلات الفقر كانت في تزايد مستمر خاصة في الفترة ما بين 1994 و 2001 وهذا نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة تبعها فقدان لألاف مناصب الشغل مسببة مشاكل تنموية أخرى كالبطالة، فلهذا تحاول الجزائر الاعتماد على التنمية المالية كحل من الحلول للحد من ظاهرة الفقر على غرار مختلف البلدان الأخرى حيث تعتمد استراتيجية الشمول المالي على احتواء هذه الفئة الفقيرة التي هي في الغالب تكون مستبعدة ماليا سوآءا كان ذلك طوعيا أو غير ذلك حيث تعتبر الجزائر من بين الدول ذات المستويات المتوسطة من حيث الشمول المالي عربيا، لكن هذا الاحتواء صار فيه عدة اختلافات فأحيانا الشمول المالي يقود الأسر الفقيرة في الزيادة في فخ الفقر بينما أحيانا يحدث العكس، مما سبق ذكره، يتضح أن هناك علاقة بين الشمول المالي والفقر ومنه يمكن صياغة الإشكالية لهذا البحث كما يلي : **ما أثر الشمول المالي على الفقر في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- الودائع المصرفية تساعد على تقليص معدلات الفقر في الأجل الطويل في الجزائر.
- القروض المصرفية تساعد في تقليص معدلات الفقر في الجزائر.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في كون ظاهرة الفقر تعتبر من أكثر المشاكل التنموية التي تريد الجزائر حلها إضافة الى استراتيجية الشمول المالي التي هي استراتيجية جديدة تريد الجزائر تفعيلها واستخدامها للحد من ظاهرة لذلك تحاول هذه الدراسة ان تعرف كيفية تأثر الفقر بمؤشرات الشمول المالي ومن أهداف هذه الدراسة: التعرف على مختلف الأدبيات الخاصة بالفقر والشمول المالي إضافة الى تقييم أثر الشمول المالي على الفقر في الجزائر.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم النظرية الخاصة بالفقر والشمول المالي والمنهج التجريبي القياسي الذي سنستخدم فيه أساليب الاقتصاد القياسي من أجل تقدير نموذج يهدف الى قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على الفقر في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) وهذا باعتمادنا على برنامجي Eviews 10 و**Stata 14.**

تقسيمات البحث:

تم تقسيم الورقة البحثية الى محورين رئيسيين:

- الإطار النظري للفقر والشمول المالي.
- الدراسة القياسية لأثر الشمول المالي على الفقر في الجزائر خلال الفترة (1980-2019).

الدراسات السابقة:

بالنسبة لدراسة **(Iftikhar Khan et Al, 2021)** فهدفت لدراسة تأثير الشمول المالي على الفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي باستخدام طريقة اللحظات المعممة وهذا بالاعتماد على عينة من 54 دولة افريقية منها الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2019، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الشمول المالي يؤثر سلبًا على عدم المساواة في الدخل علاوة على ذلك تشير نتائج الدراسة أيضًا إلى أن الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي بشكل كبير ويقلل من الفقر وعدم المساواة في الدخل.

هدفت دراسة (بودية، 2020) الى معرفة أثر التطور المالي للحد من ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) حيث خلصت هذه الدراسة الى أن يعتبر المؤشر المالي و المتمثل في حجم سيولة الاقتصاد من أهم المتغيرات التفسيرية لظاهرة الفقر، فهو مساهم في الحد من معدلات الفقر في المدى الطويل في الجزائر كما تعتبر كل من إجمالي القروض و معدلات الفائدة محددات مفسرة لظاهرة الفقر، و يعتبر التضخم و النمو السكاني من أكثر المتغيرات التي تفسر ظاهرة الفقر في المدى المتوسط و الطويل إضافة الى مساهمة أسعار البترول بشكل طفيف في الحد من معدلات الفقر في الجزائر.

بينما كانت دراسة (دردور، حركات، 2020) تهدف إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وذلك باستخدام نموذج ARDL حيث استخدمت القروض والودائع المصرفية إضافة الى الفروع البنكية كمؤشرات للشمول في الجزائر حيث توصلت النتائج الى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي مع وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي ووجود تأثير سلبي للودائع على النمو الاقتصادي.

حللت دراسة (عماني، حمدوش و كيحلي، 2020) استراتيجية الشمول المالي من خلال مختلف الحلول الرقمية واستعمال التكنولوجيا من أجل مكافحة الفقر وكذلك الاستفادة من مختلف التجارب الدولية في هذا المجال حيث أكدت هذه الدراسة على أن الشمول المالي يحسن الظروف المعيشية للأسر ويطور من سبل كسبهم للدخل كما أن الاستعمال الأمثل له يمكن من تقليص الفجوات بين الجنسين وبين الأفراد المقيمين في بيئات متباينة من حيث الفرص والإمكانيات فهو يدعم مسارات التنمية المالية المحلية وهذا ما ينعكس إيجابا على السياسة العامة لمكافحة الفقر، كما يساهم الشمول المالي في دمج الفئات الفقيرة والضعيفة التي تعاني من الاستبعاد المالي في عملية التنمية ويخفف كذلك من عدم المساواة.

بحثت دراسة (Koomson et Al, 2020) في تأثير الشمول المالي على الفقر والتعرض للفقر في الأسر الغانية باستخدام البيانات المستخرجة من الجولة السابعة لمسح مستويات المعيشة في غانا ل 15000 أسرة في مختلف المناطق بالاعتماد على طريقة، تحليل المركبات المتعددة (MCA) لإنشاء مؤشر للشمول المالي وطريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير تعرض الأسر للفقر، أظهرت النتائج أنه في حين أن 23.4 في المائة من الغانيين يعتبرون فقراء، فإن حوالي 51 % معرضون للفقر. وجدنا أن الزيادة في الشمول المالي لها تأثيران على فقر الأسرة، أولاً يرتبط بالانخفاض مع احتمالية أن تكون الأسرة فقيرة بنسبة 27 % وثانيًا يمنع تعرض الأسرة للفقر في المستقبل بنسبة 28 بالمائة إضافة الى أنه تتمتع الأسر التي تعولها إناث بفرصة أكبر في أن تشهد انخفاضًا أكبر في معدلات الفقر والتعرض للفقر من خلال تعزيز الشمول المالي مقارنةً بالأسر التي يرأسها رجل علاوة على ذلك يقلل الشمول المالي من الفقر وسيكون

الاستثمار الحكومي في صناعة الأموال عبر الهاتف المحمول وتنظيمها خطوة ضرورية لتعزيز الشمول المالي في البلدان النامية.

دراسة (Linyang Li, 2018) هدفت هذه الدراسة الى تحليل الارتباط بين مقارنات الدخل وقرارات الأسر الفقيرة للانخراط في الشمول المالي و الحافز السائد للفقراء نسبيًا للاقتراض من البنوك تم استخلاص بيانات هذه الدراسة من مسح تمويل الأسرة في الصين حيث كانت عينة الدراسة تتكون من 8348 أسرة تقع في 320 مجتمعًا بالاعتماد على منهجية الانحدار اللوغاريتمي، خلصت هذه الدراسة الى أن الشمول المالي يحقق نتائج مفيدة اقتصاديًا للفقراء بدلاً من أن يؤدي إلى الفقر المستمر إضافة الى وجود علاقة بين قرارات الأسر بالحصول على الموارد المالية ودخلها المرجعي وأنه من المهم للمؤسسات المالية ضمان التمويل الكافي لأولئك الذين يعانون من قيود الائتمان وتزويدهم بإرشادات الاستثمار والسداد.

أما دراسة (Neaime, Gaysset, 2018) فحاولت قياس تأثير الشمول المالي على عدم المساواة في الدخل والفقر والاستقرار المالي باستخدام الطريقة المعممة للحظات (GMM) وطريقة و المربعات الصغرى المعممة (GLS) وعينة من ثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2002–2015 تظهر نتائجنا التجريبية أنه في حين أن الشمول المالي يقلل من عدم المساواة في الدخل، الشمول المالي ليس له أي تأثير على الفقر فإن الشمول المالي يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي وبالرغم من تفضيل بعض الحكومات على غرار الجزائر من تحسين الابتكار والشمول المالي للحد من الفقر وعدم المساواة الا أن الفقر ظل مرتفعا.

تمحورت دراسة (Sharma, Didwania, Kumar, 2011) في تحليل واقع الاقتصاد الهندي من خلال البرامج والإصلاحات التي تقوم بها الهند بهدف القضاء على الفقر حيث خلصت نتائج هذه الدراسة الى انه بالرغم من التطور الملحوظ للناتج المحلي الإجمالي الا انه كان غير كاف للحد من ظاهرة الفقر وأنه يجب عدم إغفال دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي وتطوره وهو ضروري للتنمية المستدامة والعادلة ومن خلال تعزيزه والتحسين من أليات يساعد في التخفيف من حدة الفقر.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 تعريف الفقر:

يعرف الفقر بأنه شعور الفرد بالحرمان من اشباع الحاجات الأساسية الاجتماعية ويمكن حصره في ثلاث أشكال وهي: خط الفقر الغذائي، خط الفقر الحد الأدنى وخط الفقر الحد الأعلى (فاطمة و بن شلاط، 2017، صفحة 24)، أما من منظور الاقتصاد الإسلامي فان الفقير هو كل فرد لم يحصل على القدر الكافي من مختلف المتطلبات الاجتماعية كالعيش اللائق به والحياة اللائقة به كانسان (بن جلول، بعلي، و فلفول، 2019، صفحة 20)، ولفهم ظاهرة الفقر يجب التوسع أكثر في مختلف أبعاده المادية، الاجتماعية والنفسية (بولعباس، 2017، صفحة 254)، كما عرف هذا المفهوم تطورا عبر الزمن فبعدما كان ينحصر مفهومه في الحرمان من الاستهلاك أصبح يحمل عدة أبعاد كالكرامة و الوصول الى الخدمات الاجتماعية واحتمالية التعرض للفقر (يونسي و مرزق، 2020، صفحة 58).

الشكل 1: تطور مفهوم الفقر

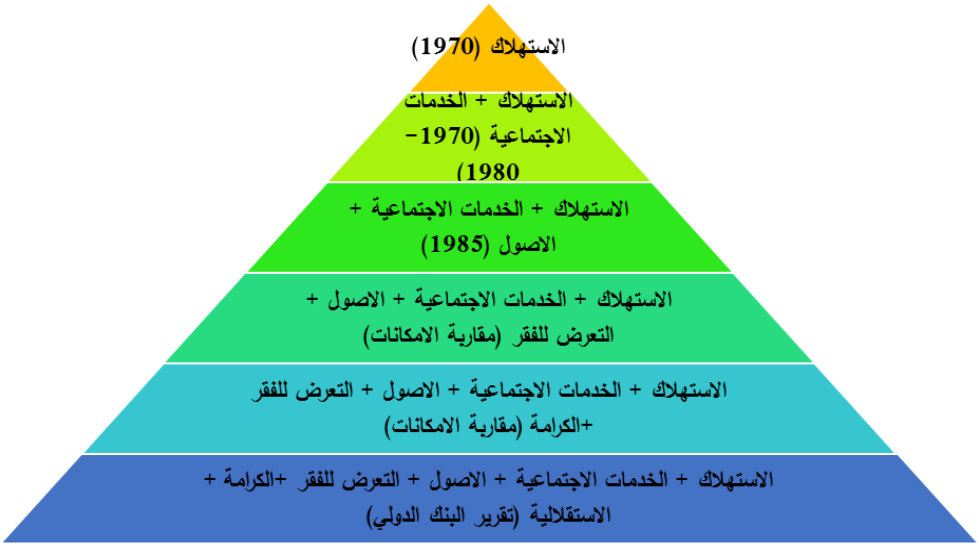

المصدر: يونسي ومرزق، 2020، صفحة 58

2.2 تعريف الشمول المالي:

يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (البنك الدولي)، كما يشير الشمول المالي إلى أنه عملية تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه لجميع أعضاء الاقتصاد (Sarma & Pais, 2008, p. 3)، ويعرف أيضا على أنه مجموعة الطرق التي تسمح لي مختلف شرائح المجتمع للوصول الى مختلف الخدمات المالية الرسمية بهدف تلبية حاجياتهم (صباغ و غرزي، 2020، صفحة 514) وللشمول المالي عدة مؤشرات تختلف حسب الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدولة لكن أغلبها تنحصر في مؤشر استخدام الحسابات المصرفية، مؤشر الادخار، مؤشر الاقتراض، مؤشر المدفوعات ومؤشر التأمينات (دردور و حركات، 2020، صفحة 75).

.32 العلاقة بين الفقر والشمول المالي:

لتمكين الفقراء من الاستفادة من مختلف الفرص الاقتصادية المتاحة يجب تحسين الخدمات المالية وتوسيع مجالاتها وهذا لمساعدتهم لتنفيذ مختلف مشاريعهم ان تحسين مختلف الخدمات المالية وتوسيع مجالها ومن بين سياسات الشمول المالي الفعالة التي تجنب الفقراء الاستبعاد المالي هي سياسة الهوية المالية التي تساعد في الاستغلال الأمثل لمختلف عمليات الائتمان (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 113)، كما يتم نقل الصلة بين الشمول المالي والفقر من خلال مختلف القنوات عند شرحها في إطار التنمية المالية فالوسائط المالية تساهم في الحد من الفقر من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان والتأمين والخدمات المالية الأخرى التي توفر موارد لتلبية احتياجات المعاملات اليومية للاستهلاك والاستثمار، وكذلك الشمول المالي يعزز الأصول الإنتاجية للفقراء من خلال تمكينهم من الاستثمار في التقنيات الجديدة والتعليم والصحة هذه الاستثمارات من قبل الفقراء تساهم في زيادة قدرتهم على تحقيق سبل العيش المستدام (Koomson, A Villano, & Hadley, 2020, p. 2)، ويمكن أن يتدخل الشمول المالي في تراكم الثروة للفقراء بل ويؤدي إلى ظهور مصيدة الفقر لأن الموارد المالية الوفيرة تؤدي إلى استهلاك غير رشيد

وتحرض على سباق من أجل المكانة الاجتماعية بحيث الأسر ذات الدخل المنخفض تخصص جزء كبير من الموارد للاستهلاك والاعتماد على الاقتراض الاستهلاكي المستمر مما يمنع المزيد من تراكم الثروة ويؤدي إلى استمرار الفقر (Li, 2018, p. 165)، كما أن الوصول البسيط إلى مؤسسات التمويل الأصغر له تأثيرات في الحد من الفقر في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية وهذا بالاعتماد على الائتمان المحسن من طرف الدولة خاصة بين المجتمعات ذات الدخل المنخفض وان زيادة الحسابات المصرفية ليس بالضرورة هو سببه انخفاض في مؤشر عدد السكان تحت خط الفقر (Jabir , Mensah, & Agyapomaa , 2017) و الشكل التالي يوضح العلاقة بين الشمول المالي والفقر والتعرض للفقر:

الشكل 2: العلاقة بين الشمول المالي والفقر والتعرض للفقر

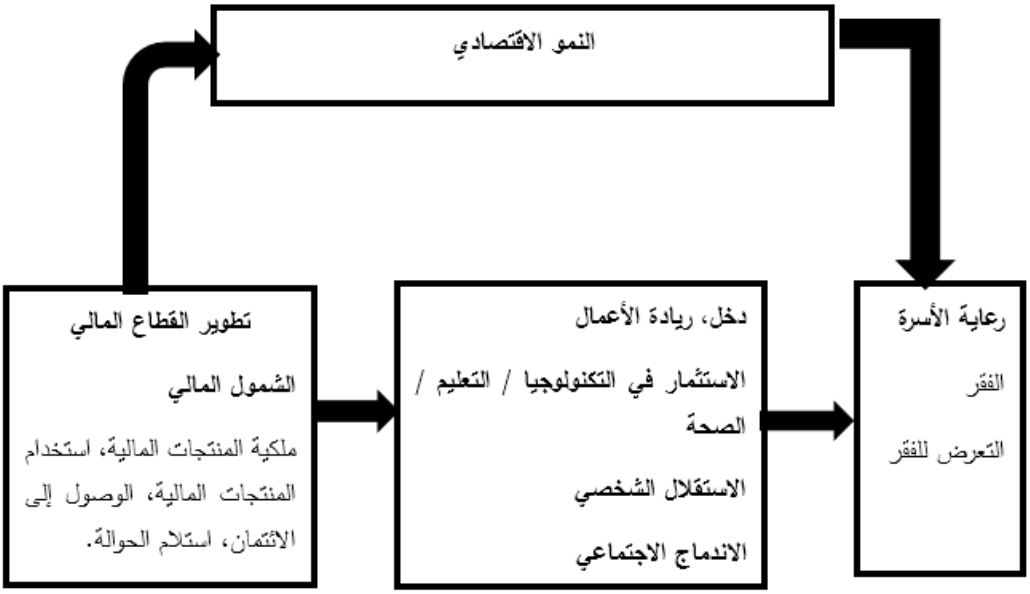

المصدر: Komsoon, Villano, Hadley, 2020, P 4

3. قياس أثر الشمول المالي على الفقر في الجزائر خلال الفترة (1980–2019):

1.3 بناء نموذج الدراسة:

1.1.3 متغيرات الدراسة:

من أجل الحصول على أفضل النتائج تم اختيار متغيرات الدراسة انطلاقا من ما توصلت اليه الدراسات السابقة وكذلك بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية وقد تم الاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة من 1980 حتى 2019 بالإضافة الى مشكلة عدم توفر بيانات الفقر تم الاعتماد على مؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية إضافة كمتغير تابع والاعتماد على اجمالي القروض والودائع المصرفية ، أقساط التأمينات المدفوعة متغيرات مستقلة كمؤشرات عن الشمول المالي في الجزائر وهذا نظرا لتوفر بياناتها مقارنة بالمؤشرات الأخرى خلال فترة الدراسة بحيث :

POV : نمو نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية كنسبة مئوية تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي.

PRET : اجمالي القروض المصرفية كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

DEPO : اجمالي الودائع المصرفية كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات وقاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

ASSUR : اجمالي أقساط التأمينات المدفوعة كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي (معدل الاختراق) تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات الموقع www.sigma-explorer.com.

2.1.3 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قمنا باختبارات جذر الوحدة (ADF)و (NG-Perron) حيث أن هذه الاختبارات لا تكشف لنا وجود عدم الاستقرار فحسب، بل تحدد أيضًا ماهية عدم الاستقرار سواء كانت السلسلة TS أو DS. (Bourbonnais & Terraza, 2014) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 1: نتائج اختبارات جذر الوحدة

NG-Perron				ADF	الاختبار / المتغيرات
MBT	MSB	MZt	MZa		
8.798	0.413	-1.134	-2.744	-1.811	**POV**
0.552**	0.106**	-4.710**	-44.38**	-9.329**	**D(POV)**
8.983	0.401	-1.045	-2.607	1.009	**PRET**
1.376**	0.165**	-3.006**	-18.175**	-5.375**	**D(PRET)**
5.194	0.273	-1.417	-5.190	-2.538	**DEPO**
1.312**	0.163**	-3.055**	-18.667**	-6.854**	**D(DEPO)**
6.677	0.361	-1.326	-3.672	-1.9590	**ASSUR**
1.615**	0.177**	-2.786**	-15.68**	-3.884**	**D(ASSUR)**

القيمة الجدولية لاختبار **ADF** عند مجال الثقة **5 %**: **2.94–**

القيم الجدولية لاحصائيات **MBT MSB MZt MZa** عند مجال الثقة **5 %** هي على التوالي:

3.170 0.233 -1.980 -8.100 ** : قبول الفرضية H_1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (01) نلاحظ ان القيم المحسوبة لنتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة هي أكبر من القيمة المجدولة لها (2.94–) عند مجال الثقة 5 **%** عند المستوى وكذلك القيم الإحصائية لاختبارNG-Perron هي أكبر من القيم المجدولة لها (8.100– 1.980– 0.233 3.170) عند نفس مجال الثقة ومنه نقبل فرضية العدم ($H_0 : Ø = 1$) أي وجود جذر الوحدة، وبعد أخذ الفروق الأولى نلاحظ ان القيم المحسوبة للاختبارين لجميع متغيرات الدراسة هي أقل من القيم الجدولية عند مجال الثقة 5 **%** ومنه نرفض فرضية العدم ($H_0 : Ø_1 = 1$) أي لا يوجد جذر الوحدة وبالتالي السلاسل الزمنية استقرت عند الفرق الأول أب متكاملة من الدرجة $I_{(1)}$.

3.1.3 اختبار المقاطع الهيكلية:

من خلال نتائج اختبارات ADF و NG-Perron اتضح أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة $I_{(1)}$ مما يعني أنه قد توجد علاقة تكامل مشترك لكن قبل الشروع في اختبارات التكامل المشترك كان لابد من معرفة إمكانية وجود مقاطع هيكلية في السلاسل الزمنية الخاصة بدراستنا والجدول التالي يوضح نتائج اختبار Zivot-Andrews :

الجدول 2: نتائج اختبارات Zivot-Andrews

المتغيرات	احصائية ZA	المقطع الهيكلي	% 1	% 5	% 10
POV	-6.502	1989	-5.57	-5.08	-4.82
PRET	-3.139	2000	-5.57	-5.08	-4.82
DEPO	-4.464	1995	-5.57	-5.08	-4.82
ASSUR	-5.108	1990	-5.57	-5.08	-4.82

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (02) نلاحظ أن القيم الإحصائية المحسوبة لاختبار Zivot-Andrews لكل من السلاسل (POV,ASSUR) هي أصغر من القيم الإحصائية الجدولية عند مجالات الثقة 1 **%** ، 5 **%** و 10 **%** اذن نقبل الفرض العدم أي وجود مقطع هيكلي معنوي لسلسلة الفقر سنة 1989 ومقطع هيكلي معنوي لسلسلة أقساط التأمينات سنة 1990 سببهما الأزمة العالمية سنة 1986 وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أما بالنسبة لسلسلتي (DEPO,PRET) فنلاحظ أن القيم الإحصائية المحسوبة لاختبار Zivot-Andrews لها هي أكبر من القيم الإحصائية الجدولية عند مجالات الثقة 1 **%** ، 5 **%** و 10 **%** اذن نقبل الفرضية البديلة بأن المقاطع الهيكلية لسنة 2000 و1995 ليست معنوية.

4.1.3 صياغة نموذج الدراسة:

من خلال نتائج اختبارات الاستقرارية السابقة وبعد التأكد من أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة في نفس الدرجة إضافة الى عدم اهمال المقاطع الهيكلية التي قد تؤدي الى التأثير على نتائج التكامل المتزامن وبما أنه يوجد على الأقل مقطع هيكلي واحد في السلاسل الزمنية المدروسة فان منهجية Gregory

Hansen هي الأنسب في حالة وجود هيكل مقطعي واحد ومنهجية Hatemi-J في حالة مقطعين هيكليين (عياد، 2020)، حيث اعتمدا كل من Gregory وHansen النماذج الأربعة التالية:

$$Y_t = \mu_0 + \mu_1\varphi_{t,\tau} + \mu_2 X_t + \varepsilon_t, t = 1,\ldots\ldots,n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$Y_t = \mu_0 + \mu_1\varphi_{t,\tau} + \mu_2 t + \mu_3 X_t + \varepsilon_t, t = 1,\ldots\ldots,n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$Y_t = \mu_0 + \mu_1\varphi_{t,\tau} + \mu_2 X_t + \mu_3 X_t\varphi_{t,\tau} + \varepsilon_t, t = 1,\ldots\ldots,n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$Y_t = \mu_0 + \mu_1\varphi_{t,\tau} + \mu_2 t + \mu_3 t\varphi_{t,\tau} + \mu_4 X_t + \mu_5 X_t\varphi_{t,\tau} + \varepsilon_t, t = 1,\ldots\ldots,n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث : $\varphi_{t,\tau}$ متغير صوري يأخذ القيمة 1 اذا كان $t>n\tau$ والقيمة 0 اذا كان $t\leq n\tau$، وτ متغير وهمي يأخذ القيمة 0 قبل المقطع الهيكلي و 1 أثناء المقطع الهيكلي وبعده، y_t يمثل المتغير التابع، x_t يمثل المتغيرات المستقلة، μ_i معلمات النموذج، ε_i حد الخطأ (عياد، 2017).

2.3 تقدير نموذج الدراسة:

1.2.3 اختبار التكامل المشترك ذي العتبات:

باعتمادنا على منهجية Gregory Hansen لمعرفة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سنقوم باختبار النماذج التي اقترحها الباحثين التي تعتمد على اختبار الاحصائيات التالية (Gregory & Hansen, 1996)

$$Z_\alpha^* = \inf_{\tau\in T} Z_\alpha(\tau), \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$Z_t^* = \inf_{\tau\in T} Z_t(\tau), \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

$$ADF^* = \inf_{\tau\in T} ADF_t(\tau), \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

الجدول رقم 3: نتائج اختبارات Gregory Hansen

الاختبار	المقطع الهيكلي	الإحصائية المحسوبة	الإحصائية الجدولية		
			% 1	% 5	% 10
ADF	1985	-6.75	-5.77	-5.28	-5.02
Zt	1985	-7.04	-5.77	-5.28	-5.02
Za	1985	-44.37	-63.64	-53.58	-48.65

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج STATA 14

من خلال نتائج الجدول (03) نلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة لكل من الاختبارين ADF وZt هي أصغر من القيم الإحصائية الجدولية عند مجالات الثقة 1%، 5% و10% اذن توجد علاقة تكامل مشترك مع مقطع هيكلي سنة 1985 بين الفقر ومؤشرات الشمول المالي المتمثلة في القروض، الودائع المصرفية وأقساط التأمينات ومنه توجد علاقة طويلة الأجل بين الفقر والشمول المالي بحيث يسلكان سلوكا متشابها ولا يبتعدان عن بعضهما البعض.

2.2.3 نتائج تقدير الأجل الطويل:

من خلال نتائج منهجية التكامل المشترك ذي العتبات التي أفرزت عن وجود علاقة طويلة الأجل وباستعمال طريقة المربعات الصغرى (FMOLS,DOLS,CCR) قدرنا أثر الشمول المالي على الفقر في الأجل الطويل والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: نتائج الأجل الطويل

المتغيرات	FMOLS		DOLS		CCR	
	المعلمات	الاحتمال	المعلمات	الاحتمال	المعلمات	الاحتمال
PRET	-0.079	0.353	-0.189	0.077	-0.088	0.371
DEPO	0.224	0.021	0.407	0.000	0.233	0.030
ASSUR	-9.274	0.023	-8.755	0.084	-9.185	0.038
DUMMY	-8.481	0.000	-8.505	0.008	-8.993	0.003
C	8.340	0.054	3.238	0.447	8.748	0.030

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (04) نلاحظ أن مؤشري الشمول المالي الودائع المصرفية وأقساط التأمينات يؤثران على الفقر حيث أنه في الطرق الثلاثة كانت هناك علاقة طويلة الأجل إيجابية ومعنوية عند مجال الثقة 5 % بين الودائع المصرفية و الفقر حيث أنه كلما زادت الودائع فان الاستهلاك النهائي الفردي يزداد ومنه تنخفض معدلات الفقر وأيضا بالنسبة للأقساط المدفوعة كانت هناك علاقة طويلة الأجل سلبية ومعنوية مع الفقر عند نفس مجال الثقة وبالتالي كلما زادت أقساط التأمينات المدفوعة يقابله انخفاض في الاستهلاك النهائي الفردي وبالتالي الزيادة في معدلات الفقر أما القروض المصرفية فهي لا تؤثر على الفقر في الأجل البعيد ونتائج الطرق الثلاث تؤكد أنه لم يكن معنوي ونفس الشيء مع الحد الثابت

وبالنسبة للمتغير الصوري فأثره موجود بعد سنة 1985 حيث انخفضت الاستهلاكات النهائية الفردية وبالتالي الزيادة في معدلات الفقر.

3.2.3 نتائج تقدير الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

عند وجود تكامل مشترك أوضح Granger أن أفضل طريقة لتقدير معلمات الأجل القصير هو نموذج تصحيح الخطأ وكذلك من أجل معرفة سرعة التعديل في النموذج (عياد، 2019) والنتائج كما يلي:

الجدول رقم 5: نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعلمات	إحصائية t	الاحتمال
POV (-1)	-0.829	-8.003	0.000
PRET (-1)	-0.201	-2.070	0.040
DEPO (-1)	0.088	0.695	0.487
ASSUR (-1)	16.272	2.054	0.042
CointEq1	-0.127	-4.267	0.000
DUMMY	-18.740	-5.105	0.000
C	1.011	1.936	0.055

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (05) نلاحظ أن الاستهلاك الفردي يتأثر في الأجل القصير عكسيا مع القروض المصرفية ويتأثر طرديا مع أقساط التأمينات المدفوعة وبالتالي فانه كلما زاد حجم القروض المصرفية زادت معه معدلات الفقر والعكس صحيح بالنسبة لأقساط التأمينات، وكذلك يتأثر الفقر بقيمه السابقة فقط أما معلمة تصحيح الخطأ فكانت ذات دلالة احصائية (0.127-) أي أن النموذج يصحح ما معدله 12.7% من التغيرات للعودة الى التوازن بينما المقطع الهيكلي سنة 1985 كان له أثر في المدى القصير أما الودائع المصرفية فلم تؤثر على الفقر في نفس المدى.

4. خاتمة

ناقشت هذه الدراسة أثر الشمول المالي على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 حيث تم التطرق الى بعض المفاهيم النظرية الخاصة بالشمول المالي والفقر والعلاقة بينهما ثم القيام بدراسة قياسية

لمعرفة أثر مؤشرات الشمول المالي والمتمثلة في اجمالي القروض والودائع المصرفية وأقساط التأمينات المدفوعة على الفقر باستخدام منهجية Gregory Hansen ثم تقدير العلاقات في الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى (FMOLS,DOLS,CCR) وعلاقات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

وقد توصلت النتائج الى استقرار جميع متغيرات الدراسة عند الفرق الأول I(1) باستخدام اختبارات جذر الوحدة ADF و NG-Perron وكذلك وجود مقاطع هيكلية معنوية وهذا باستخدام اختبار Zivot-Andrews في سلسلتي الفقر و أقساط التأمينات كانت على التوالي سنتي 1989 و 1990 مما يرجح أن سببهما كانت أزمة النفط سنة 1986 وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، هذه النتائج كان لابد من تطبيق منهجية التكامل المشترك ذي العتبات الذي بينت نتائجه وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مع وجود مقطع هيكلي بينهم سنة 1985 وكذلك معامل تصحيح الخطأ الذي ظهر سالب وكان ذو دلالة إحصائية حيث بلغت سرعة العودة الى وضع التوازن في الأجل الطويل 0.127.

فيما يخص مؤشرات الشمول فقد بينت نتائج الدراسة أنها تؤثر على الفقر فالقروض المصرفية كان لها الأثر سلبي معنوي على الفقر في المدى القصير فلم تساعد في تخفيض معدلات الفقر كون الأسر الفقيرة اعتمدوا على مختلف القروض الاستهلاكية من أجل الزيادة في تلبية احتياجاتهم ولمواكبة الطبقات الاجتماعية الأخرى وهذا ما يزيد من مصيدة الفقر بينما لم يكن لها أثر في المدى البعيد، أما الودائع المصرفية فكان لها أثر إيجابي على معدلات الفقر في الأجل الطويل اذ أن الاستراتيجيات المعتمدة من طرف البنوك فيما يخص عروض الودائع لمختلف العملاء وتحسينها كان له الأثر الإيجابي في التقليل من معدلات الفقر وهذا ما يجعل مختلف الإيرادات غير الرسمية تدخل في الحسابات المالية الرسمية وهذا ما يدل على أن الفقراء يحبذون تراكم ثرواتهم باللجوء الى الادخار والاستفادة من مختلف مزاياه، أما في الأجل القصير لم تؤثر الودائع المصرفية على الفقر كون عملية ادخار الودائع والاستفادة من معدلات الفائدة تكون في الأجل وليس العاجل.

أما الأقساط المدفوعة للتأمينات فقد ساهمت في خفض معدلات الفقر في الأجل القصير وهذا بسبب أن الامتيازات التي تضعها الدولة على مستوى مختلف صناديقها الاجتماعية تكون ذات فترات

محدودة كالإعفاءات الضريبية والتقليص من بعض الاشتراكات الاجتماعية لبعض الفئات خاصة ذوي الاعاقات والدخل الجد محدود بينما في الأجل الطويل كانت النتائج عكس الأجل القصير وهذا منطقي كون الأسر الفقيرة لا تحبذ التامين على مختلف ممتلكاتها لفترات طويلة جدا وكذلك اهمال هذا المؤشر وعدم تقديم الخدمات الملائمة والمطلوبة منه وكذلك الاجراءات التقشفية التي قامت بها الجزائر والتي من بينها الزيادة في تأمينات الضمان الاجتماعي والرسومات الخاصة بتأمين الممتلكات والسيارات الى غير ذلك ولم يقابلها تحسين في القدرة الشرائية للفرد انعكس بالزيادة في معدلات الفقر وبالتالي نقبل الفرضية الأولى ونرفض الثانية.

من خلال الدراسات النظرية ودراستنا القياسية نستنتج أن الشمول المالي يمكنه أن يخفف من مشكلة الفقر في الجزائر ومعالجتها شرط تطبيق استراتيجيات تنعكس بالفائدة على الأفراد وكذلك على اقتصاد الدولة وان القطاع المالي يمكن أن يكون حلا من الحلول المقترحة لهذه الظاهرة كما يمكن أن يكون عكس ذلك وعليه نقترح التوصيات التالية:

- ترويج وتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي لما تحققه من رفاهية للأسر الفقيرة.
- الاستفادة من مختلف التجارب الدولية في الشمول المالي وضرورة التعاون بين مختلف الدول والهيئات للحد من الفقر.
- دمج القطاع المالي غير الرسمي في القطاع المالي الرسمي.
- تشييد بنية تحتية تخدم استراتيجية الشمول المالي وهذا لضمان وصول مختلف الخدمات المالية للأسر الفقيرة.
- تعزيز الثقافة المالية لهذه الفئة مع توفير الحماية المالية لهم مع اعطائهم الأولوية في مختلف المزايا المعروضة من طرف النظام المصرفي.
- تنقيح الإطار القانوني الخاص بتطبيق الشمول المالي ودعمه إضافة الى تعزيز الرقابة المالية وتنظيمها بين مختلف الشرائح والمتعاملين.
- تعزيز وتفعيل التكنولوجيا والرقمنة وهذا لتسهيل تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي.

5. قائمة المراجع:

المراجع العربية

- أسماء دردور، وسعيد حركات. (جويلية, 2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10(4)، 90-71.
- الوالي فاطمة، ومصطفى بن شلاط. (2017). طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 1(4)، 31-23.
- خالد بن جلول، حمزة بعلي، وعبد القادر فلفول. (جوان, 2019). دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر للفترة (1985-2016). مجلة التنمية الاقتصادية، 4(7)، 30-17.
- رفيقة صباغ، وسليمة غرزي. (2020). الشمول المالي في الدول العربية ..واقع وأفاق. مجلة أبعاد اقتصادية، 10(2)، 527-510.
- صورية شنبي، والسعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). 4(1)، 129-104.
- عياد، ه .(2017) .أثر الانفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (2015-1970) -دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن ذي العتبات .–مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية.100 , (3)
- هشام عياد. (سبتمبر, 2019). التكامل المتزامن ذي العتبات بين التحرير المالي ومعدل الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970-2017. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 15(21)، 219.
- مختار بولعباس. (2017). دراسة تحليلية لنتائج قياس الفقر في الجزائر من خلال دراسة ميدانية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع: سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية. جامعة الجزائر 3.
- مصطفى يونسي، وسعد مرزق. (2020). تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر وأساليب الحد منها – دراسة تحليلية-. مجلة دراسات اقتصادية، 18(1)، 67-53.

المراجع الأجنبية

- Bourbonnais, R., & Terraza, M. (2014). Analyse des séries temporelles (éd. 3). DUNOD.
- Gregory, A., & Hansen, B. (1996, January). Residual-based tests for cointegration in models with regime shifts. Journal of Econometrics, 70(1), 106.
- Jabir, I., Mensah, L., & Agyapomaa, G.-D. (2017). Financial Inclusion and Poverty Reduction in Sub-Saharan Africa. The African Finance Journal, 19(1), 1-22.
- Koomson, I., A Villano, R., & Hadley, D. (2020). Effect of financial inclusion on poverty and vulnerability to poverty: Evidence using a multi-dimensional measure of financial inclusion. Accra - Ghana : Network for Socioeconomic Research and Advancement.
- Li, L. (2018, December). Financial inclusion and poverty: The role of relative income. China Economic Review, 52, 165-191.
- Sarma, M., & Pais, J. (2008). Financial Inclusion and Development: A Crosscountry Analysis. Madras School of Economics.

6. ملاحق:

الملحق 1: تطور مؤشرات الشمول المالي

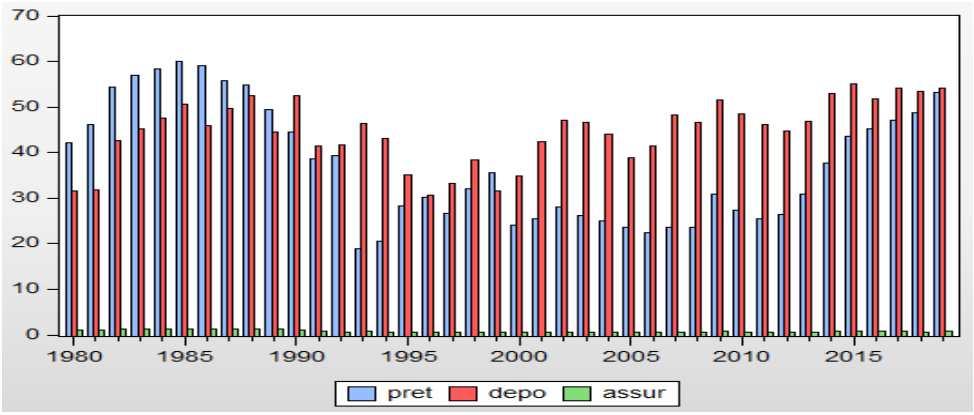

الملحق 2: تطور نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية

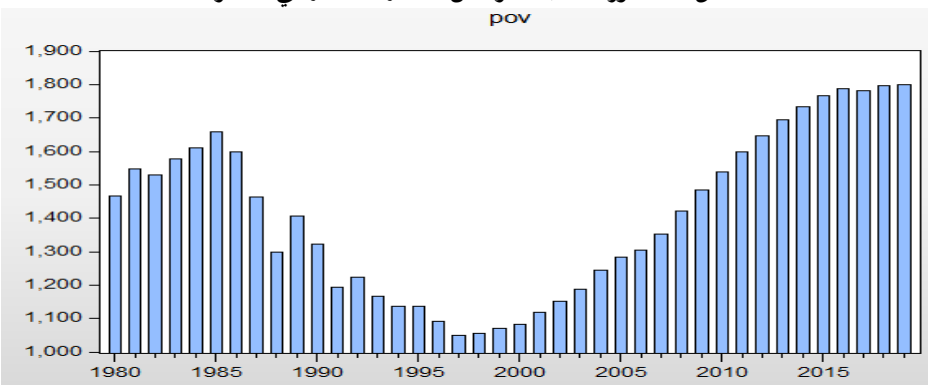

الملحق 3: نتائج اختبار التكامل المشترك ذي العتبات

Gregory-Hansen Test for Cointegration with Regime Shifts
Model: Change in Level — Number of obs = 40
Lags = 0 chosen by Akaike criterion — Maximum Lags = 1

	Test Statistic	Breakpoint	Date	Asymptotic Critical Values 1%	5%	10%
ADF	-6.95	6	1985	-5.77	-5.28	-5.02
Zt	-7.04	6	1985	-5.77	-5.28	-5.02
Za	-44.37	6	1985	-63.64	-53.58	-48.65

الملحق 4: نتائج اختبار الأجل الطويل

Dependent Variable: POV
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 08/28/21 Time: 01:38
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRET	-0.079001	0.083949	-0.941064	0.3533
DEPO	0.224895	0.093509	2.405063	0.0218
ASSUR	-9.274171	3.911319	-2.371111	0.0235
DUMMY	-8.481454	2.225688	-3.810711	0.0006
C	8.340501	4.185724	1.992607	0.0544

Dependent Variable: POV
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 08/28/21 Time: 01:40
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRET	-0.189268	0.101512	-1.864494	0.0770
DEPO	0.407510	0.089980	4.528877	0.0002
ASSUR	-8.755357	4.814768	-1.818438	0.0840
DUMMY	-8.505203	2.905639	-2.927137	0.0083
C	3.238801	4.178152	0.775175	0.4473

Dependent Variable: POV
Method: Canonical Cointegrating Regression (CCR)
Date: 08/28/21 Time: 01:41
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRET	-0.088558	0.097675	-0.906655	0.3710
DEPO	0.233062	0.103006	2.262615	0.0302
ASSUR	-9.185264	4.263794	-2.154247	0.0384
DUMMY	-8.993419	2.233179	-4.027182	0.0003
C	8.748689	3.871527	2.259751	0.0304